

تقييم مساهمة القطاع المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2017
**Evaluation of the financial sector's contribution to private sector financing in
 Algeria an analytical study for the period 2010-2017**

د. بوزرب خير الدين

د. عريس عمار

جامعة جيجل

جامعة جيجل

ammara.aries18@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/05/ 22

تاريخ القبول: 2019/10/ 29

تاريخ الاستلام: 2019/10/ 23

ملخص:

انتهجت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية الاقتصادية بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام والتركيز على إحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، هذا الأخير يواجه جملة من العراقيل ولعل أبرزها الحصول على التمويل اللازم.

وقد هدفت الورقة البحثية ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز مكانة القطاع المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر، من خلال تحليل دور السوق المالية والقطاع البنكي في إمداد القطاع الخاص بالموارد المالية اللازمة. وقد خلصت الدراسة إلى الدور المعتبر للقطاع البنكي مقارنة مع السوق المالية في توفير التمويل لهذا القطاع. **الكلمات المفتاحية:** التمويل، القطاع الخاص، القطاع العام، السوق المالية، البنوك، الجزائر.

Abstract:

Like many developing countries in recent years, Algeria has adopted a new pattern of economic development by rethinking its structure, organizing the public sector and focusing on balancing it with the private sector. The latter faces a number of obstacles, perhaps the most important of which is the necessary funding.

The research paper aimed at highlighting the role of the financial sector in financing the private sector in Algeria by analyzing the role of the financial market and the banking sector in providing the private sector with the necessary financial resources. The study concluded the role of the banking sector in comparison with the financial market in providing financing for this sector.

Keywords: finance, private sector, public sector, financial market, banks, Algeria.

إن عدم نجاح السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقائه خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية، بما فيها غير الاقتصادية منها والتي أثبتت هشاشة الاقتصاد الوطني وأن أي أزمة خارجية في هذا المجال سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، حيث عرفت الجزائر انعكاسات سلبية للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية 1986 وكذلك مؤخرا مع نهاية 2014 والتي مازالت تداعياتها على الاقتصاد مستمرة ليومنا هذا.

وفي ظل هذه التبعية والاضطرابات التي تعرفها الأسواق الدولية للطاقة أصبح التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة لتجاوز هذا الارتباط والهشاشة، ويعتبر القطاع الخاص المدخل الرئيسي لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليص تكلفة تدخل الدولة في الاقتصاد، ويعتبر الحصول على التمويل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاستثمارات الخاصة في الجزائر، وخاصة في ظل تشكيلة القطاع الخاص في الجزائر التي يغلب عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة تعاني بشكل كبير من العراقيل والشروط المفروضة على الائتمان الممنوح لهذا النوع من طرف البنوك وعدم القدرة على الدخول إلى السوق المالية نظرا لصغر حجمها، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة النظام المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي وللإحاطة بموضوع الدراسة تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقطاع الخاص، وفيما تتمثل أهميته؟
- ما هي مكانة القطاع الخاص ضمن عمليات التمويل في السوق المالي الجزائري؟
- ما هو واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مساهمة النظام المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر، وأبرز العراقيل التي تواجه هذا الشق من الاقتصاد والذي يعتبر محركا هاما للنمو الاقتصادي في ظل الركود الذي يعرفه القطاع الحكومي في ظل تراجع إيرادات الجباية البترولية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع القطاع الخاص الذي يكتسي أهمية كبيرة في تنمية البلدان النامية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر والوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المسطرة من ذلك.

المحور الأول: القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد

إن التطورات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بعد أن أدت هذه الوضعية إلى المزيد من التسيب والفساد وانعدام الكفاءة الإنتاجية، وقد اتجهت معظم حكومات دول العالم نحو إدخال بعض الإصلاحات في هيكلها الاقتصادية تمثلت أبرزها في التحول إلى القطاع الخاص والذي يكتسب أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم القطاع الخاص

القطاع الخاص هو القطاع الذي يمثل أصحاب المصلحة الخاصة والذي يتألف من ثلاث جهات فاعلة: الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الصغيرة والتي تتداخل فيما بينها لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة¹، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتج وما يستهلك، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفراداً أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة².

حيث أن القطاع الخاص هو قطاع مكون للاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من خلال المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوجه نحو التصدير للخارج لتحقيق الأرباح.

ثانياً: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بالخصائص التالية³:

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها؛
- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية بما يساهم في زيادة معدات النمو الاقتصادي ومنه زيادة دخل الفرد؛
- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية؛
- يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة؛

- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فمن خلال توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.
ثالثا: أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني
تتلخص أهمية القطاع الخاص في التنمية فيما يلي⁴:
 - المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب، إذ أن التعليم والتدريب يعلمان على رفع إنتاجية عنصر العمل وبالتالي تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمال كما أن الدولة تستطيع أن تؤثر في قرارات التوظيف للقطاع الخاص من خلال التأثير على التكلفة النسبية لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال؛
 - توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية سواء من خلال تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج بديلة أفضل، ويمكن للدولة أن تساهم في تعزيز هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والفني والسياسة الضريبية والتمويل وتوسيع المنافذ التسويقية من خلال اتفاقيات تفضيلية مع أطراف أخرى ومراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛
 - تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك الكفاءة الإنتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع بالمواسفات ولكميات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي) ويمكن أن تساهم الدولة في تعزيز هذه الدور من خلال مراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والسياسة الضريبية؛
 - زيادة التصدير نسبيا، ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية خاصة إذا كان السوق المحلي صغيرا نسبيا وهذا من خلال سياسة تجارية ملائمة وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية في المعابر الحدودية وتوفير المعلومات على الأسواق الخارجية.

المحور الثاني: السوق المالية الجزائرية والقطاع الخاص

في ظل التكاليف المرتفعة والعراقيل التي تواجه التمويل البنكي، اتجهت اغلب دول العالم إلى تفعيل دور السوق المالي في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار، وتعتبر الجزائر من دول العالم التي حاولت ولازالت تحاول تطوير السوق المالية من أجل تسهيل عملية الحصول على التمويل لمختلف أطراف الاقتصاد.

أولا: مراحل إنشاء بورصة الجزائر: مرت بورصة الجزائر على عدة مراحل تشمل ما يلي:

1. المرحلة التأسيسية (1990 - 1992):

إنشاء بورصة الجزائر عام 1990 و بهذا نص المرسوم رقم 90-101 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990 على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط، كما أوضح المرسوم رقم 90-102 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990 أنواع شهادات الأسهم التي يمكن أن تقوم بإصدارها الشركات العمومية الاقتصادية و كذا شروط مفاوضتها ، حيث سمح هذا المرسوم للشركات المذكورة باكتساب شهادات الأسهم المكتسبة برؤوس أموال الشركات العمومية الاقتصادية الأخرى ، وفي أكتوبر من نفس السنة، ومن خلال هيئة مؤهلة هي الجمعية العامة لصناديق المساهمة ، اتخذت الحكومة قرار إنشاء هذه الهيئة بتسمية مؤقتة " شركة القيم المتداولة "، وبتاريخ 09 نوفمبر 1990 قامت صناديق المساهمة الثمانية بتأسيس شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بمبلغ 320000 دج⁵، موزع بحصص متساوية بين الصناديق الثمانية، ويديرها مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة⁶ ، ويقوم المجلس بتعيين المدير العام الذي يتولى مهمة تسيير الشركة، ولقد نصت القوانين الأساسية لهذه الشركة بأن هدفها الأساسي يكمن في وضع تنظيم يسمح بإنشاء بورصة للأوراق المالية في أفضل الشروط، وتوفر لديها جميع الإمكانيات للرقى والازدهار محققة بذلك الأهداف المنوطة بها ، ونظرا لبعض الصعوبات التي واجهتها هذه الشركة، والخاصة بالدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه، وبضعف رأسمالها فقد تم تعديل قوانينها ورفع رأسمالها في فبراير 1992 إلى 9.320.000.00 دج كما غير اسمها لتحمل بذلك اسم بورصة الأوراق المالية. وبالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن البورصة لم تتمكن من أن تكون عملية بالمرّة في هذه المرحلة، حيث اعترضت انطلاقها العديد من الصعوبات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

2. المرحلة الابتدائية (1993 - 1996)

لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري الذي كان لا يتوافق مع شروط سير البورصة، حيث منع قانون 04 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1988 عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية، لهذا الغرض و بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 تم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري يتعلق الأمر بتعديلات خاصة بشركات الأسهم و بالقيم المنقولة ، أما فيما يخص شركات الأسهم فقد نص المرسوم بصفة واضحة على إمكانية تأسيسها و الشروع في العرض العمومي للادخار سواء عند تأسيس الشركة أو عند تقرير رفع رأسمالها، كما تم رفع المبلغ الأدنى اللازم لتكوين شركة الأسهم من 300.000.00 دج إلى :

- خمسة ملايين دينار جزائري في حالة إجراء العرض العمومي للادخار؛

- مليون دينار جزائري عند عدم اللجوء إلى العرض العمومي للادخار؛

وبهذا أصبحت شركة الأسهم تشكل وسيلة فعالة لتعبئة الادخار، أما فيما يخص القيم المنقولة فقد نص المرسوم على إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة تتمثل في: أسهم التمتع، شهادات الاستثمار، شهادات الحق في التصويت، شهادات المشاركة، السندات، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والسندات المرفقة بأذونات

الاكتتاب. إن اتخاذ مثل هذا القرار، أي قرار ادخار قيم منقولة جديدة يعتبر في غاية الأهمية خاصة مع إنشاء بورصة للقيم المنقولة بالجزائر.

في إطار هذا المضمون فإن المادة 715 مكررة 30 من المرسوم التشريعي الجديد نصت على ما يلي: القيم المنقولة⁷ هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة، وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، وتمنح حقوقا مماثلة حسب الصنف كما تسمح بالدخول مباشرة أو بصورة غير مباشرة في حصة معينة من رأسمال الشركة المصدرة.

3. مرحلة الانطلاق الفعلية (من 1996 إلى وقتنا الحالي)

مع نهاية سنة 1996 كانت كل الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة حيث:

- تم وضع نص قانوني لإنشاء و تنظيم هذه البورصة؛

- أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة ؛

- تم تشكيل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) في فيفري 1996 إلى جانب شركة تسيير القيم (SGBV) مع تحديد مخطط كل منهما، وأصبح كل الأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل؛ ومع بداية سنة 1997، تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين، وتنظيم عدة ملتقيات من بينها ملتقيين أسبوعين في كل من تونس وفرنسا، بهدف الاستفادة ولو بشكل سطحي من خبرة هذين البلدين، في مجال التعامل بالسوق المالي.

وقد عملت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة طوال سنة 1997، على تهيئة الجو الملائم، وتحضير كل الهيئات المعنية للشروع في العمل بالتاريخ المحدد، وهو نهاية سنة 1997، وتم بالفعل إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1998، متمثلا في القرض السندي لسوناطراك، وذلك فيما يسمى بالسوق الأولي للسوق المالي، وعلى هذا الأساس أصبحت شركة سوناطراك أول متعامل اقتصادي ي دشّن سوق للرأسمال في الجزائر، في الوقت الذي كان ينتظر أن تصبح بورصة الجزائر عملية.

ثانيا: واقع التمويل من خلال السوق المالي في الجزائر

1. أداء السوق المالية الجزائرية وفقا للمؤشرات العالمية:

في الجزائر يكاد دور البورصة يغيب بشكل كامل مما يعزز من الصعوبات الذي تواجهه نمو وتطور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، وذلك ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (01) حيث تعكس المراتب المتأخرة التي جاءت فيها بورصة الجزائر حالتها سواء في مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم أو مؤشر تنظيم

بورصة الأوراق المالية مما يدل على أن سوق رأس المال بالجزائر في وضعية سيئة وأن دورها في تمويل الاقتصاد الجزائري بشقيه الحكومي والخاص شبه منعدم.

الجدول (01): ترتيب بورصة الجزائر في مؤشرات الأداء للفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التمويل من خلال سوق الأسهم	127	132	131	146	134	124	124	113
تنظيم بورصة الأوراق المالية	137	136	140	146	136	130	129	120
مجموع الدول	139	142	144	148	144	140	138	137

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي للسنوات من 2010 إلى 2017.

وتتكون بورصة الجزائر من 4 شركات فقط مدرجة تمثل أسهمها حجم التداول في سوق رأس المال الجزائري برسمة إجمالية تقدر ب 16.7 مليار دج بما نسبته 0.001% من حجم الناتج المحلي سنة 2015 مما يعطي صورة واضحة عن ضعف أداء بورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني بما فيه القطاع الخاص منه، ويمكن توضيح الأوراق المالية (الشركات) المدرجة في بورصة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): واقع التمويل من خلال السوق المالي في الجزائر

أقسام السوق	عدد الأوراق المسجلة	تفاصيل الشركات المصدرة
سوق الأسهم للشركات الكبرى (السوق الرسمي)	05	أسهم مجمع صيدال وهو مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تم إدراجها سنة 1999م مؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي وهي مؤسسة عمومية تنشط في قطاع السياحة، تم إدراجها سنة 1999م أليانس للتأمينات، شركة خاصة تنشط في قطاع التأمينات، تم إدراجها سنة 2011م NCA روية وهي شركة خاصة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية تم إدراجها سنة 2013م شركة بيوفارم وهي شركة خاصة تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تم إدراجها سنة 2016م
سوق أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	00	ولا مؤسسة مدرجة منذ الإنشاء وإلى اليوم

سوق سندات الشركات	00	حاليا ولا سند، لكن سابقا تم تسجيل عدة سندات لعدة شركات: SONATRACH03(1998) Air algerie (2007) Sonalgaz11(2006) Algerie tellecome(2006) Spa DAHLI16 (2009)
سوق السندات الحكومية	حاليا يتم تداول 25 سند تختلف فترات استحقاقها بين 7، 10، 15 سنة، وبمعدلات فائدة تتراوح بين 3% و 5%	يتم إصدار السندات الحكومية من طرف الخزينة العمومية وتحت إشراف بنك الجزائر، تأسست هذه السوق عام 2008

المصدر: أنجز بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

<http://www.sgbv.dz/ar/index.php>

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن سوق المال الجزائري يتشكل حاليا من سوق للأسهم يضم خمسة أسهم للشركات (صيدال، الأوراسي، أليانس، روية، بيوفارم)، وسوق لسندات الشركات لا يوجد فيه ولا سند متداول، وسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بدوره يعاني من غياب تام لأي مؤسسة مدرجة، وكذا سوق للسندات العمومية وهو سوق نشيط مقارنة بالأسواق السابقة، خاصة بعد إطلاق عملية القرض السندي التي قام بها بنك الجزائر من أجل تمويل الخزينة العمومية سنة 2016. كما يتضح من خلال الجدول ضعف تنوع الاستثمارات التي تعتمد على التمويل من خلال السوق المالية، كما أن هذه الشركات اعتمدت على السوق المالي لتوسيع النشاط فقط.

2. معوقات التمويل من خلال السوق المالي:

يعاني التمويل من خلال بورصة الجزائر من جملة من المعوقات نذكر منها⁸:

–هيمنة القطاع العام: جاء إنشاء بورصة الجزائر تماشيا مع تبني الجزائر لخيار اقتصاد السوق الذي يتميز بهيمنة القطاع الخاص، ولكن في الواقع بقي القطاع العام يهيمن على الاقتصاد الجزائري بنسبة 90 % وهي نسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص.

–غياب ثقافة التعامل بالأوراق المالية في الجزائر: نظرا لحدثة تجربة السوق المالي في الجزائر وغياب ثقافة التعامل في الأسواق المالية، تعرف السوق المالي الجزائرية ضعفا في معدل دوران السهم، وهو ما يعرقل عملية تمويل القطاع الخاص في السوق المالي.

– غياب الشفافية وضعف النظام المعلوماتي: لا يمكن لبورصة الجزائر أن تنمو في مناخ لا تسوده الشفافية التامة، كما أن الصعوبات التي يتلقاها المستثمر في الأوراق المالية للحصول على المعلومات التي تخص كل الشركات المدرجة في البورصة تؤثر عليه سلبا في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهو ما يصعب الحصول على التمويل من خلال هذا السوق.

– القيود التنظيمية: إن 98% من المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا يمكنها الدخول في البورصة نتيجة ضعف رأسمالها وعدم استيفاء شروط الدخول لبورصة الجزائر والتي تتمثل فيما يلي⁹:

– يجب أن تكون الشركة على شكل شركة ذات أسهم وينبغي أن تعين لمدة (05) سنوات مستشارا مرفقا يسمى "مرفقي البورصة"؛

– تفتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة؛

– أن تطرح الشركة سندات رأس المال التابعة لها للاكتتاب العام بحيث توزع على ما لا يقل عن 50 مساهما أو 03 مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج؛

– نشر كشوفها المصادق عليها للعاميين الماضيين ما لم تقم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بإعفائها من هذا الشرط، أما فيما يتعلق بشروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مطلوبة على الشركة طالبة للإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

المحور الثالث: القطاع البنكي الجزائري ودوره في تمويل القطاع الخاص

أولاً: واقع القطاع المصرفي الجزائري

من خلال هذا العنصر سيتم تحليل أداء القطاع المصرفي الجزائري، من خلال التعرض إلى أداءه ضمن مؤشر التنافسية العالمي إضافة إلى تحليل جملة من المؤشرات العامة.

1. أداء القطاع المصرفي الجزائري وفقا لمؤشر التنافسية العالمي:

تحتل الجزائر مراتب متأخرة ضمن مؤشر كفاءة الأسواق المالية الذي يعتبر من المؤشرات الفرعية لاحتساب تنافسية الاقتصاد، وبرز الجدول الموالي تطور تنافسية القطاع المصرفي الجزائري ضمن مؤشر كفاءة الأسواق المالية خلال الفترة 2012-2016.

الجدول (03): أداء القطاع الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سهولة الحصول على القروض	67	95	128	86	72	73	122	111
ملاءة البنوك	121	136	140	142	136	130	123	115
عدد الاقصاديات في التقرير	139	142	144	148	144	140	138	137

المصدر: تقارير التنافسية العالمية لسنوات متعددة (2011-2017)، متوفرة على الرابط التالي:

<http://reports.weforum.org>

يبرز من خلال الجدول رقم (03) أن القطاع المصرفي وعلى الرغم من المكانة المتأخرة نوعا ما فيما يخص سهولة الحصول على القروض إلا أنه عرف تحسنا تدريجيا حيث احتل المرتبة 73 من أصل 140 دولة، وهذا نظرا إلى التسهيلات التي توفرها البنوك العمومية التي تسيطر على النشاط المصرفي فيما يتعلق بالحصول على القروض، خاصة مع الاتجاه الإجباري نحو دعم القطاع الفلاحي والصناعي في ظل تراجع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

ويشكل الوصول الصعب إلى الائتمان عائقا رئيسيا يعوق تنمية القطاع الخاص، ولا يمثل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص سوى 24% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو واحد من أدنى النسب في المنطقة، كما تخضع قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات الضمانات الهامة وإجراءات الإفلاس الطويلة. بينما نلاحظ ضعف ملاءة القطاع المصرفي الجزائري وذلك باحتلاله مراتب متأخرة في مؤشر ملاءة البنوك وهذا يعكس ضعف النشاط المصرفي في الجزائر حيث نجدها متأخرا جدا في تطبيق معايير الرقابة المالية لبازل، إذ أن البنوك الجزائرية بالكاد استوفت معايير بازل 1 وهي في طريق تطبيق معايير بازل 2 بينما اتجهت العديد من اقتصاديات العالم نحو معايير جديدة.

2. أداء القطاع المصرفي الجزائري وفقا للمؤشرات العامة:

هناك جملة من المؤشرات التي تعكس أداء القطاع المصرفي الجزائري ولعل أبرزها مايلي:

1. 2. تشكيلة القطاع المصرفي الجزائري: بالرغم من الإصلاحات المتخذة من قبل السلطات المعنية لتطوير القطاع المصرفي في الجزائر إلا ان هذا الأخير مازال يتميز بضعف مكانة القطاع الخاص فيه بما يعزز من ضعف تطوره نتيجة حدة المنافسة وذلك بسبب السيطرة التي تتميز بها البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، والتنسيق والصرامة الشديدة التي يطبقها بنك الجزائر من جهة أخرى في منح الاعتمادات وفتح المجال

أمام البنوك الخاصة للنشاط في القطاع المالي بالجزائر، حيث يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية عام 2014، من 20 بنكا تجاريا منها 6 بنوك عمومية و 14 بنكا خاص.

2.2. معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري: تحوز البنوك الجزائرية على معدلات رأس مال مرتفعة نسبيا، وهو ما يجعلها قادرة على مواجهة الصدمات المحتملة، وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (04): معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012-2016 (%)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي البنوك	23.4	21.5	16.0	18.7	18.9
البنوك العامة	21.6	19.9	14.9	18.0	18.5
البنوك الخاصة	31.9	28.5	20.9	21.3	20.4

المصدر: من تجميع الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يبرز من خلال الجدول رقم (04) أن معدلات كفاية رأس المال وعلى الرغم من التراجع الواضح في قيمتها سواء بالنسبة للبنوك الخاصة أو العامة، إلا أنها تظل مرتفعة مقارنة بمتطلبات مقررات بازل، وهذا ما يجعل البنوك الجزائرية في موضع مريح ولها القدرة على مواجهة الصدمات المالية، كما أن البيئة التي تعمل ضمنها البنوك الجزائرية في الأغلب هي بيئة بسيطة مستقرة في الأغلب، ومن جانب آخر فإن الاحتفاظ بنسب مرتفعة من رأس المال يعبر عن تجميد جزء من السيولة في المصارف، وهو ما قد يفوت فرص استثمارها ضمن مجالات قد تدر دخل.

2.3. القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري: تعتبر القروض المتعثرة مؤشرا رئيسيا على ضعف المصارف في دراسات جدوى القروض من جهة، وعلى عدم قدرة النشاط الاقتصادي الممول في الأغلب على خلق رؤوس المال وتسديد التزاماته، وهو ما قد يؤثر على مساهمة المصارف في تمويل الاقتصاد، وبالتالي تعزيز تنافسية الاقتصاد، ويبرز الجدول الموالي تطور القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك الخاصة والعامة.

الجدول (05): القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012-2016

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
القروض المتعثرة/ إجمالي القروض (%)	11.5	10.6	9.2	9.8	11.4
البنوك العمومية	12.4	11.4	9.7	9.9	12.0
البنوك الخاصة	5.2	4.8	5.1	8.8	7.8

المصدر: من تجميع الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

استطاعت البنوك الجزائرية أن تخفض نسبة القروض المتعثرة تدريجيا، فبعد أن كانت تشكل أكثر من 20% خلال سنة 2009، انخفضت هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى حدود 11.5% خلال سنة 2012، وواصلت هذه النسبة الانخفاض لتصل إلى أقل من 10% سنة 2014، ويعكس هذا تحسن في سياسة تقديم القروض والضمانات التي أصبحت ملازمة لتقديم القروض من قبل المصارف، إلا أنه وبداية من 2015 عادت نسبة القروض في الارتفاع تدريجيا مع الركود الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري، وتراجع مستويات الاستهلاك والتي أثرت على الاستثمارات وعلى قدرتها في إعادة القروض وفوائدها في تاريخها القانوني، ويبرز الجدول رقم (05) أن القروض المتعثرة في البنوك العمومية أكبر من نظيرتها الخاصة، وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة المشاريع التي يتم تمويلها والتي هي في الأغلب مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي تتميز بضعف قدرتها على تسديد التزاماتها ضمن تاريخها القانوني.

2.4. معدلات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري: يحقق القطاع المصرفي الجزائري معدلات ربحية معقولة سواء في البنوك الخاصة او العامة، ويبرز الجدول الموالي ذلك.

الجدول (06): ربحية المصارف الجزائرية خلال الفترة 2012-2016 (%)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
العائد على الأسهم (ROE)	23.3	19.0	23.6	21.6	19.4
العائد على الأصول (ROA)	2.0	1.7	2.0	1.9	1.9

المصدر: من تجميع الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يبرز من خلال الجدول رقم (06) أن العائد على الأسهم مرتفع في القطاع المصرفي الجزائري، حيث يتراوح ضمن حدود 20% خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعكس قدرة البنوك الجزائرية على تحقيق أرباح مرتفعة، وتعتبر البنوك العمومية أكثر ربحية مقارنة مع نظيرتها الخاصة، وهذا يرجع بالأساس إلى الاحتكار الذي تمارسه البنوك العمومية على الاقتصاد الجزائرية وتمويل المشاريع الحكومية.

ثانيا: تقييم صيغ التمويل التقليدية (القائمة على الائتمان بفائدة) لمنشآت القطاع الخاص

تعاني معظم المنشآت من صعوبات في الحصول على تمويل لإنشاء أو تطوير أو توسعة منشآتها، حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المنشآت الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الجيدة والتي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة، في حين تحجم العديد من المصارف عن منح تمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وإن تم تمويلها في بعض الأحيان يكون على أساس الإقراض بفائدة مما سبب العديد من المعوقات أمام هذه المشروعات وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل من خلال العناصر الآتية.

1. عدم ملائمة معايير الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

حيث تضع البنوك العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المنشآت التي يمكن أن تحصل على تمويل ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالباً مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة.

2. ضعف الهياكل التمويلية للمنشآت الصغيرة:

حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمنشآت مثل نسب الرافعة التشغيلية ونسبة المصروفات للإيرادات ومعدلات الربحية إلى غير ذلك من المؤشرات الائتمانية وهو ما لا يمكن توفره غالباً في تلك المنشآت لتحديد الجدارة الائتمانية ومن ثم عزوف البنوك عن تمويلها¹⁰.

3. ضعف الضمانات:

تعد الضمانات من أهم عناصر منح الائتمان في البنوك التقليدية، وفي الواقع العملي لا تتوفر لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل، وهذا ما يجعل البنوك تحجم عن تمويل هذه المنشآت نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل، والذي يعد من أهم أسباب إحجام البنوك عن تمويل المنشآت الصغيرة¹¹.

4. عدم انتظام السجلات المحاسبية:

تعتمد البنوك في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين وهو ما لا يتوافر في غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي يفضل غالبية أصحابها عدم إمساك دفاتر منتظمة لضعف الإمكانيات وانخفاض حجم النشاط، ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات إحصائية شخصية، تجنباً لبعضهم الوقوع في المشكلات الضريبية.

5. عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:

من أهم متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمنشأة المطلوب تمويلها وغالباً لا توجد لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب وذلك نظراً لارتفاع تكلفتها وإعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب تلك المنشآت تأمينها.

6. ارتفاع درجة المخاطرة:

تتسم غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطر نظراً لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف مراكزها المالية مما يشكل عائقاً أمام قيام البنوك بتمويلها، حيث تهتم البنوك دائماً بتمويل المنشآت ذات المخاطر المنخفضة.

7. ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض¹²:

تعد أسعار الفائدة وشروط سداد القروض من المعوقات الرئيسية إلى النحول دون إقبال المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل من البنوك التقليدية، ولاسيما وأنها في السنوات الأولى يكون هامش الربحية بها قليلاً مما يتعذر معه سداد أقساط القرض وكذلك فوائده؛

8. عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية للمنشآت الصغيرة:

- تحتاج غالبية المنشآت الصغيرة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالبنوك التقليدية والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تناسب مع طبيعة غالبية الموارد المالية بالبنوك والتي تتسم بقصر أجلها.
- ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، وهذا يقود إلى الخسارة أو التوقف؛
- تواضع الخبرة في إدارة المنشآت الصغيرة، فأحيانا تتعرض لمخاطر شتى منها فنية وتسويقية يصعب التأمين ضدها؛
- صعوبة تقديم الضمانات الكافية لسداد القرض وفائدته من ملاك المشروعات الصغيرة لأن معظمهم من الشباب المبتدئين.

ثالثاً: مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر

على الرغم من ضعف القطاع المصرفي الجزائري إلا أنه يساهم بشكل بارز في تمويل القطاعات الاقتصادية، وهذا على عكس السوق المالية التي تتميز علاقتها بالقطاعات الاقتصادية بالضعف.

1. حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر: مقارنة مع فترة التسعينات وما قبلها تميزت الألفية الثالثة بتزايد الاهتمام البنكي بالقطاع الخاص، حيث عرفت القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعاً وصل إلى ضعف ما كان عليه، والجدول الموالي يوضح القروض البنكية للقطاع الخاص والقطاع العام.

الجدول (07): القروض الموجهة للاقتصاد الوطني حسب القطاع (2010-2017)

الوحدة: مليار دج، %

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
4566,1	3957,1	3588,3	3121,7	2722,0	2246,9	1982,4	1805,3	القيمة	القروض للقطاع الخاص
51,4	50	49,3	48	52,8	52,4	53,2	55,3	النسبة	
4311,8	3952,2	3688,2	3382,3	2434,3	2040,7	1742,3	1461,4	القيمة	القروض القطاع العام
48,6	50,0	50,7	52	47,2	47,6	46,7	44,7	النسبة	

Source : Banque d'Algérie: rapport annuel 2017-2016 p78, 2014 p79.

يبرز من خلال الجدول رقم (07) تزايد حجم التمويل البنكي للاقتصاد، كما يبرز المكانة الهامة للقطاع الخاص ضمن هيكل التمويل، حيث ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 1805 مليار دج إلى حوالي 3957 مليار سنة 2016، أي أنه تزايد بالضعف، كما استحوذ القطاع الخاص على نسبة تتعدى أو

تساوي ما يتحصل عليه القطاع العام، وهو ما يثبت أن القطاع الخاص يعتمد على التمويل غير المباشر في تمويل نشاطاته، كما بلغ متوسط نسبة القروض الموجه للقطاع الخاص من القروض للاقتصاد خلال الفترة (2010-2014) حوالي 52.34%، ما يعكس توجه السلطات نحو تطوير وتنمية نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري.

2. القروض الممنوحة للقطاع الخاص حسب نوع البنك: تساهم كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في عملية تمويل مشاريع القطاع الخاص، وتختلف سياسة التمويل لدى كل نوع من هذه البنوك باختلاف توجهاته وأهدافه المستقبلية، ومن خلال الجدول الموالي يتبين جليا أن البنوك العمومية هي الممول الرئيسي والبارز للقطاع الخاص في الجزائر مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث بلغت مساهمة البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص 86,5% مقابل 13,5% بالنسبة للبنوك الخاصة، كما بلغ متوسط مساهمة البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص ما نسبته 88,68% خلال الفترة 2002-2013، في حين بلغ هذا المتوسط ما نسبته 11,32% خلال نفس الفترة، كما لا تقوم البنوك الخاصة بتمويل القطاع العام إلا في حالات قليلة لا تتجاوز 1% وتمثل في الغالب في أدوات الخزينة العامة أو القيم المحجوزة في الحسابات الجارية لصالح الخزينة أو مراكز البريد. ويرز الجدول الموالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص حسب طبيعة البنوك.

الجدول (08): تمويل القطاع الخاص حسب طبيعة البنوك خلال الفترة 2010-2017

الوحدة: مليار دج، %

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
3401,7	2982,0	2687,1	2338,7	2023,1	1675,4	1451,7	1805,3	القيمة	البنوك العمومية
86,8	87,6	87,5	87,8	86,5	86,7	85,8	86,8	النسبة	
1164,4	973,0	899,5	781,3	697,0	569,5	530,7	1461,4	القيمة	البنوك الخاصة
13,2	12,4	12,5	12,2	13,5	13,3	14,2	13,2	النسبة	

Source : Banque d'Algérie : rapport annuel 2017-2016 p78, 2014 p79.

يرز من خلال الجدول رقم (08) أن أغلب التمويل الذي يحصل عليه القطاع الخاص مصدره البنوك العمومية، حيث استقرت مساهمة البنوك عند حدود 86%، مقارنة مع البنوك الخاصة التي لا تساهم سوى بنسبة تتراوح ما بين 12-14%، ويرجع هذا بالأساس إلى التوجه الحكومي لدعم القطاع الخاص وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على خلق فرص العمل، إضافة إلى تشدد البنوك الخاصة في إجراءات منح القروض وخاصة ما تعلق منها بالضمانات.

المحور الرابع: متطلبات تطوير القطاع المالي لتعزيز مساهمته في تمويل القطاع الخاص

إن تعزيز مكانة النظام المالي ضمن النشاط الاقتصادي يتطلب جملة من الإجراءات نذكر منها مايلي¹³:

1. التوجه إلى البنوك الشاملة: البنوك الشاملة هي نتيجة حتمية للعولمة المالية، فهذه البنوك تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات، كما تقدم الائتمان لكافة القطاعات، ففلسفة البنك الشامل تقوم على فلسفة التنوع بهدف استقرار وزيادة حركة الودائع وانخفاض في المخاطر.

2. تحرير تجارة الخدمات المالية: من بين أهم نتائج الاتفاقيات العامة لتحرير تجارة الخدمات: تحرير الخدمات المالية (خدمات البنوك، والتأمين وإعادة التأمين.)، وبما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على البنوك التجارية إلا تحرير هذه التعاملات مما يؤدي إلى:

✓ جعل القطاع البنكي أكثر كفاءة واستقرار؛

✓ اتساع السوق المصرفي؛

✓ تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة؛

✓ تؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا؛

✓ يسمح للزبائن باختيار التمويل المناسب، وزيادة حجم التمويل؛

✓ تمكين عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق، وتساعد في تطوير وتوسيع السوق المالي من خلال حجم المعاملات.

3. الخدمات البنكية الإلكترونية: أدت ثورة المعلومات إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي، وبالتالي ظهور خدمات بنكية إلكترونية، ومن بين الخدمات البنكية الإلكترونية: الصيرفة الإلكترونية، إذن فالخدمات المصرفية الإلكترونية هي تقديم الخدمات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات توصيل إلكترونية.

4. تعزيز القدرة على الوصول على الائتمان: تعتبر صعوبة الحصول على التمويل أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين وخاصة الصغر، خلال سعيهم لدخول الأسواق ونمو الشركات القائمة وبالتالي يعيق نمو القطاع الخاص، ولهذا وجب تعزيز القدرة على الحصول على الائتمان من خلال تقليص الإجراءات الإدارية والعمل على البحث عن آليات جديدة للمشاركة في القطاعات الاقتصادية الى جانب المستثمرين.

5. تنوع الخدمات المصرفية: نظرا لحدة المنافسة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، بات لزاماً على هذه الأخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي والحديث تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة ومن أهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

✓ الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛

✓ استخدام أسلوب الائتمان الأيجاري؛

✓ القروض المشتركة.

6. تطوير السوق المالي: يحتاج تطوير السوق المالي إلى منهجية صحيحة تبدأ من خلق بيئة اقتصادية مساندة وتصل إلى تطوير الأجزاء الأساسية لهذا القطاع، وتشمل أبرز الإصلاحات مايلي¹⁴:
- استكمال الإطار التشريعي من خلال سن القوانين والتشريعات وآلية العمل المناسبة ويأتي في مقدمة هذه التشريعات قانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية واللوائح التنفيذية إضافة إلى قوانين وأنظمة الاستثمار و الضريبة المتعلقة بتداول الأوراق المالية و القوانين العامة ذات الصلة و التأثير غير المباشر على السوق؛
 - وضع قوانين وقواعد للإيضاح والشفافية وذلك من خلال إلزام الشركات على نشر تقاريرها المالية اليومية، الأسبوعية والشهرية وفي نهاية السنة المالية، تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات بما يتماشى مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية؛
 - تحفيز الطلب في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال تعميق الوعي الاستثماري لزيادة الطلب المحلي للأفراد، تنوع الأوراق المالية كما ونوعا، وتخفيض مدة التسوية والمقاصة.

الخاتمة

- على ضوء التحولات الاقتصادية الدولية، أصبح التوجه نحو القطاع الخاص والمبادرات الفردية ضرورة ملحة، وهذا ما ينطبق على حالة الجزائر التي لازالت تعيش على وقع الأزمة النفطية الخانقة التي أدت إلى تراجع الجباية البترولية وتراجع مستويات الاستثمار الحكومي، وهو ما يستوجب ضرورة تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، غير أن هذا التوجه يحتاج توفر التمويل اللازم الذي يعتبر القطاع المالي المصدر الرئيسي له ومن خلال هذه الورقة تم التوصل للنتائج التالية:
- تستوجب التنمية الاقتصادية في الجزائر ضرورة تدعيم القطاع الخاص من أجل سد الفجوة بين متطلبات التنمية والإمكانيات الحكومية؛
 - لا تساهم السوق المالية الجزائرية في تمويل القطاع الخاص، ويرجع ذلك بالأساس إلى جملة من العوامل المؤسسية والاجتماعية؛
 - يؤدي عدم الاعتماد على السوق المالية في التمويل إلى تقييد حجم الاستثمار في القطاع الخاص بشكل كبير وخاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
 - يعتمد القطاع الخاص في الجزائر بشكل كبير على القطاع البنكي في التمويل؛
 - يساهم القطاع البنكي بشقه الحكومي بنسبة هامة من تمويل القطاع الخاص في الجزائر، مقارنة مع القطاع البنكي الخاص، وهو ما يعكس مكانة هذا القطاع ضمن الخطط الحكومية؛
 - لا بد أن يطبق البنك الوطني الجزائري مؤشر التجديد والتغيير المستمر لنظم المعلومات المختلفة، لأنها تزيد من مقدرة المورد البشري على تحصيل المعلومات والمعارف الموقفية من داخل البنك أو خارجه؛
 - إن تفعيل دور برامج الشكوى والتحفيز وغيرها من مجالات التسويق الداخلي ستؤدي نتائجها على أنظمة المعلومات المختلفة وعليه يمكن تخفيض نفقات تصميم وإدارة أنظمة المعلومات المختلفة.

المراجع:

- ¹Getting back on the rails: **The Private Sector And Development**, Christian Aid report October 2009,p06,www.christianaid.org.uk.
- ²كريم بوددخدخ، مسعود بوددخدخ، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ورقة بحث مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ص03.
- ³عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد09، الصادر في 2010، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص67.
- ⁴عبد الرزاق مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص67.
- ⁵محمد براق، **بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص: 369.
- ⁶المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 أبريل 1993. المعدل والمتمم للأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن للقانون التجاري الجديدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أبريل 1993.
- ⁷المادة 715 مكرر 30 مستخرج من الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93 - 08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، المتضمن للقانون التجاري الجديدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أبريل 1993.
- ⁸فريدة بن شنهو، **تطوير فعالية السوق المالية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متوفر على الرابط:
<http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1134#.XFXyh9JKjIU>
- ⁹La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs : sur le site <http://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr>
- ¹⁰أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية، العدد04، السنة24، الصادرة سنة2006، عن مركز الإستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات، للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، ص06.
- ¹¹ المرجع نفسه ، ص 08.
- ¹² محمد عبد الحميد، **المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية**، ندوة الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص06.

¹³كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى المنظومة الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات، يومي 14/15 ديسمبر 2004، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، الشلف، ص 379-

380

¹⁴رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، مقومات تطوير بورصة الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 05،

ديسمبر 2010، ص 13-15